المحاضرة التاسع عشر ٢٠٢١_٢٠٢٢

ضوابط ممارسة الحريات العامة:

ان تنظيم الحريات العامة لها اشكال عدة منها السماح و المنع والعقوبات الرادعة فأن الدولة تلجأ الى أسلوب التدابير الوقائية فإصدار صحيفة او القيام بعقد اجتماع يفترض ان يسبقه الطلب بسماح او بإجازة للحصول على الرخصة.

اما في الحالات غير الاعتيادية التي يمر بها المجتمع فأن الدول تلجا الى التدابير التي تنسجم مع الظروف التي تحدث في البلاد بإعلانها حالة الطوارئ وذألك بسبب عدم الاستقرار الداخلي قد تكون بسبب احداث او العنف او حصول كوارث طبيعية مثل الزلال والفيضانات فيتم اللجوء الى تدابير تفرضها الدولة وذألكببعض القيود على الحريات لمدة محدودة لحين انتهاء الخطر الذي يهدد امن البلاد.

واهم الضوابط للممارسة الحريات العامة:

١- **حماية المرتكزات المادية للحياة الاجتماعية،** ان الحرية العامة مدعوة لتمارس في محيط اجتماعي قائم على مرتكزات مادية معينة ومن ثم أن كل تهديد لسلامة هذه المرتكزات هو تهديد للمجتمع من جهة وللحريات التي تمارس في اطاره من جهة ثانية.

٢- **حماية المرتكزات لأخلاقية للمجتمع،** فالى جانب البنى المادية للمجتمع هنالك بنى معنوية تقوم عليها تتمثل بمجموع العادات والتقاليدوالمعتقدات المشتركة التي تفرض احترامها على الحريات وتشكل حدا لها.

٣- **حماية كيان المجتمع،** لا يمكن ان يسمحللأفراد تحت ستار ممارسة لحرياتهم الوصال الى حد تهديد وجود الدولة سواء بمؤسساتها أم بقيمتها السياسية.

اذ لا حريات ولا حقوق دون وجود نظام قانوني متماسك وفعال فالنظام القانوني للحريات العامة هو الترجمة المادية للأفكار وهو محاولة نقل هذه الأفكار من الحيز الذهني النظري الى الحيز المادي التطبيقي فالنظام القانوني مجموعة الأدوات والوسائل والاجراءات والنظم والأجهزة الضامنة للمفاهيم النظرية حول الحقوق والحريات.

ان الاجراءات والضوابط التي تقوم بها الدولة للحد من الحرية الفردية في ضمن القانون هي:

١- الحجز والتوقيف.

٢- التوقيف.

٣- التلبس.

٤- الحجز على ذمة التحقيق.